



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٥ نيسان (أبريل) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ الرئيس اللبناني: الوضع الاقتصادي دقيق والبطالة فاقت 46 في المئة



بينها قيمة العجز في قطاع الكهرباء البالغة 36 مليار دولار، إضافة إلى تأثر لبنان بالأزمة الاقتصادية العالمية والتطورات الإقليمية". وأمل الرئيس عون أن تظهر معالم الانفراج في ملف البطالة والقطاع العمالي بدءاً من الصيف المقبل، مشدداً على أنّ "لبنان حقق في الفترة الأخيرة إنجازات عدة، لاسيما على الصعيد الأمني وعلى صعيد محاربة الفساد بالرغم من الصعوبات".

اعتبر رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون، أنّ "الوضع الاقتصادي في لبنان في الفترة الحالية دقيق جداً"، لافتاً إلى "تأثير النزوح السوري في هذا الوضع لاسيما أن عدداً كبيراً من النازحين دخل إلى سوق العمالة اللبنانية، فزادت نسبة البطالة في لبنان لتصبح 46 في المئة". وأكد عون خلال استقباله رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان بشارة الأسمر، ورئيس النقابة العامة لموظفي وعامل الفنادق والمطاعم والتغذية في لبنان جوزف الحداد مع أعضاء من النقابة، أنّ "لبنان يعوّل حالياً على نتائج مؤتمر بروكسل في مساعدته على مواجهة أعباء النزوح، على أمل أن تحل الأزمة السورية وتتحقق عودة النازحين إلى بلادهم بشكل تدريجي"، لافتاً إلى أنّه "لم تتم مساعدة لبنان بشكل فاعل في هذا المجال".

ورأى عون أنّ "أزمة لبنان الاقتصادية تسبب بها سوء الإدارة والفساد وتراكم الدين العام منذ العام 1990، إضافة إلى العجز في الكهرباء"، لافتاً إلى أنّ "الدين العام في لبنان وصل إلى 80 مليار دولار، من

■ مجلس الغرف السعودية يقر خطة تطويرية لتحقيق تطلعات رؤية 2030



قضايا الاقتصاد وقطاع الأعمال بالمملكة". ولفت الراجحي إلى "أهمية هذه الاجتماعات وما تنم عن من قرارات تعزز من مكانة قطاع الأعمال السعودي وتمكنه من القيام بالدور المأمول منه كشريك استراتيجي للقطاع العام في ظل هذه المرحلة وما تتطلبه من مضاعفة الجهود لتنفيذ توجهات حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، نحو تحقيق رؤية المملكة 2030".

ترأس رئيس مجلس الغرف السعودية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، اجتماعات اللجنة التنفيذية لمجلس الغرف السعودية الـ 89، واجتماع مجلس إدارة مجلس الغرف السعودية الـ 95، التي استضافتها الغرفة التجارية والصناعية بالقصيم، وذلك بحضور نائب رئيس مجلس الغرف السعودية الدكتور سامي العبيدي والأمين العام الدكتور سعود المشاري، ورؤساء وممثلي (28) غرفة تجارية وصناعية على مستوى المملكة.

وناقشت الاجتماعات جملة من القضايا التي تهدف لتعزيز دور القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأوضح الراجحي أنّ "أجندة أعمال اجتماعات اللجنة التنفيذية ومجلس إدارة مجلس الغرف السعودية تضمنت عدداً من الموضوعات من أبرزها دعم وتمويل المبادرات التطويرية والتكتلات التي قام مجلس الغرف السعودية بتشكيلها لتحقيق محاور وتطلعات رؤية 2030، بالإضافة للدراسة الاستراتيجية للمجلس، فضلاً عن مشروع اللائحة التنظيمية للجنة الخبراء بالمجلس التي تضم في عضويتها نخبة من الكفاءات السعودية من أصحاب الفكر والخبرة الطويلة في مجالات الاقتصاد والإدارة وتُعني بتقديم المشورة والرأي الفني حول مختلف

■ ارتفاع أرباح البنوك الخليجية 6 في المئة



وكشفت المجموعة عن نمو أداء القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2017 بوتيرة أقل مما كان عليه في عام 2016. وبنسبة زيادة بلغت 2.3 في المئة فقط، والتي تأتي من قطاعات العملاء الرئيسية مثل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات.

حققت بنوك دول مجلس التعاون الخليجي نمواً في الأرباح خلال عام 2017 بنسبة 6 في المئة، وذلك نتيجة لانخفاض مخصصات خسائر القروض ونجاح سياسات خفض التكاليف.

ووفقاً لدراسة حول الأداء المصرفي السنوي أجرتها مجموعة "بوسطن كونسلتينغ غروب"، حققت إيرادات البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بنسبة 2.3 في المئة، أي بانخفاض نحو 3 نقاط مئوية بالمقارنة مع عام 2016.

ووفقاً لمجموعة "بوسطن كونسلتينغ غروب - الشرق الأوسط"، تتكيف البنوك الخليجية بشكل جيد مع فترة من النمو المتباطئ للإيرادات، لكن الأرباح ارتفعت بأكثر من ضعفين نتيجة انخفاض مخصصات خسائر القروض بالإضافة إلى نجاح سياسات خفض التكاليف.

وقد حققت إيرادات قطاعات العملاء الرئيسية (الخدمات المصرفية للأفراد والشركات) نمواً بنسبة 3 و5.4 في المئة على التوالي. وعلى الرغم من هذا النمو المعتدل، لا يزال مؤشر البنوك الخليجية يفوق مؤشر نظيراتها العالمية.

■ غرفة تجارة وصناعة البحرين: الاكتشاف النفطي سيحفز الاستثمار الخاص



ومواصلة تنفيذ مشاريع ومبادرات التنمية وكذلك الوفاء بالتزاماتها مع الدول الشقيقة والأسواق المالية العالمية، مما سيعود على زيادة الانفاق الحكومي على مشاريع التنمية وبالتالي تحفيز الاستثمار الخاص وزيادة فرص نموه".

وشدد على أن "هذا الاكتشاف سيكون له دور محوري في استعادة النشاط الاقتصادي في البحرين، من خلال زيادة حجم مشروعات البنية التحتية، فضلاً عن تأثيره الايجابي في أسواق المال، والصناعات المرتبطة بالنفط، وسيعزز من توجهات التنمية الشاملة ويدعم الخطط الاقتصادية الاستراتيجية، وسيكون أداة جديدة لتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وسيضمن استقراره، وسيزيد الثقة باقتصاد البحرين عالمياً، كما انه سيدعم حركة التمويل والاستثمار، وسيساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية، فضلاً عن تأثيره الايجابي في أسواق الأسهم والصناعات المرتبطة بالنفط".

التقى رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس، مع معالي وزير النفط البحريني الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الذي قدم عرضاً للغرفة تضمن مشاريع الاستكشاف في مكامن النفط ومناطق الغاز العميق وطبقاتها برأ وبحراً واستعرض الخطوات المستقبلية التي سيتم اتخاذها حيال المكامن الجاهزة للنفط وفي حقول الغاز والكميات المتوقعة من النفط والغاز في ضوء المسوح الجيولوجية والدراسات التي تم إعدادها في هذا الخصوص. بدوره أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أن "الاسرة التجارية والصناعية تنظر باعتراز كبير إلى توجيهات عاهل البلاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة، بإعطاء الأولوية القصوى لعمليات استكشاف النفط لزيادة موارد البحرين وفق المسيرة التنموية الشاملة، التي اسفرت عن اكتشاف أكبر حقل نفط في تاريخ مملكة البحرين، والذي سيساهم بلا شك في رفد قدرات مملكة البحرين التنافسية

■ ارتفاع صافي الاستثمار في بورصة الأردن



ارتفع صافي الاستثمار غير الأردني في البورصة الأردنية خلال شهر مارس (آذار) 2018، بمقدار 1،6 مليون دينار أردني، مقارنة مع انخفاض قيمته 7،7 مليون دينار خلال الشهر ذاته من العام 2017 المنصرم.

وأظهرت الإحصاءات الصادرة عن البورصة الأردنية، بلوغ قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال التداول في البورصة خلال شهر مارس (آذار) الماضي بلغت 22،6 مليون دينار أردني، شكل ذلك ما نسبته 17 في المئة من حجم التداول الكلي.

وبلغت نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر آذار حوالي 47،9 في المئة من إجمالي القيمة السوقية، حيث شكلت مساهمة العرب 35،5 في المئة.

■ ارتفاع عائدات السياحة في تونس 23 في المئة

السياح في فندق بمنتجع سوسة وفي متحف باردو، بدأت وكالات السفر العالمية الكبرى في العودة إلى تونس هذا العام في مؤشر على تعافي السياحة مع تحسن الوضع الأمني بشكل كبير. ويمثل قطاع السياحة في تونس حوالي 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة والتوظيف. وكانت توقعت وزيرة السياحة سلمى اللومي زيارة تونس حوالي 8 ملايين سائح هذا العام للمرة الأولى.

ارتفعت عائدات السياحة في تونس خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 23 في المئة على أساس سنوي، مع تعافي القطاع من آثار هجمات دامية في 2015. ووفقا لوزارة السياحة التونسية بلغت العائدات 457 مليون دينار (حوالي 190.63 مليون دولار) في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، ارتفاعا من 371 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام 2017 المنصرم. وبعد ثلاث سنوات من هجوميين داميين قتل فيهما متطرفون عشرات

